الجُمهُوريـة التّونسية
وزارة الدّاخليّة

تونس في
13 جوان 2025

بطـاقــة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب "إبراهيم حسين" عن دائرة الصخيرة – الغريبة - المحرس ولاية صفاقس

ملخص السؤال:

1- متى سيتمّ الشّروع في بناء مقر للحماية المدنية بالصخيرة؟

2- متى سيتمّ بعث مركز استمرار بمركز الحرس الوطني بالصخيرة وتهيئة مقرّه؟

3- هل من برنامج لدعم منطقة الحرس الوطني بالمحرس بسيارات رباعية الدفع وتغطية نقص الأعوان؟

4- لماذا لم يتمّ التصدي لظاهرة الصيد البحري العشوائي "الكيس" الذي أضرّ بالثروة البحرية لمعتمدية الصخيرة؟

5- متى يتمّ تركيز مركز حوادث مرور بمنطقة الحرس الوطني بالمحرس نظرا لشساعة المنطقة وتعدّد الطرقات الوطنية والجهوية بها؟

نصّ الإجابة:

1- بخصوص الشّروع في بناء مقر للحماية المدنية بالصخيرة:

إجابة على تساؤلكم المتعلق ببناء مقر للحماية المدنية بالصخيرة، تجدر الإفادة بأنه تمت برمجة مشروع بناء مقر فرقة للحماية المدنية بالصخيرة على قطعة أرض تمسح حوالي 4744م2 وسط مدينة الصخيرة بعد أن تم تخصيصها لفائدة مصالح الدّيوان الوطني للحماية المدنية من طرف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حيث تمّ إبرام إتفاقية مساعدة فنية مع مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بصفاقس لمتابعة الأشغال كما تم تعيين مصممي المشروع.

مع الإشارة أن الاحداثات الجديدة من وحدات للحماية المدنية يتم بالاعتماد على مخطط وطني لتحليل المخاطر وتغطيتها صلب الديوان الوطني للحماية المدنية على أساسه تُحددُ الحاجيات والأولويات.

وعليه فإنّ المشروع في مرحلة إعداد ملف طلب العروض وسيتم رصد الإعتمادات الخاصة به ضمن ميزانية 2026 الخاصة بالديوان الوطني للحماية المدنية.

2- حول بعث مركز استمرار بمركز الحرس الوطني بالصخيرة وتهيئة مقرّه:

إن مركز الحرس الوطني بالصخيرة مفعل ويضم في تعداده 20 فردا (رئيس مركز +19 عون) ويتم تحديد نظام العمل بمراكز الأمن العمومي للحرس الوطني بالاعتماد على منظومة رقمية تم تركيزها في الغرض.

تم رصد إعتماد قدره 160 ألف دينار بعنوان العناية بالبنايات لفائدة الحرس الوطني بإقليم صفاقس على حساب ميزانية الإستثمار لسنة 2024 حيث تم بتاريخ 19 مارس 2025 عقد جلسة عمل بمقر الإقليم المذكور وتقرر تخصيص إعتماد قدره 10 ألاف دينار لفائدة ترميم وصيانة مقر مركز الأمن العمومي بالصخيرة.

3- حول دعم منطقة الحرس الوطني بالمحرس بسيارات رباعية الدفع وتغطية نقص الأعوان:

إن جميع الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الحرس الوطني بالمحرس مجهزة بوسائل نقل إداريةكما تم مؤخرا تعيين سيارات رباعية الدفع ببعض الوحدات الأمنية التابعة للمنطقة المذكورة وسيتم النظر في مزيد تدعيمها بوسائل نقل أخرى عند توفر الإمكانيات.

أمّا بالنسبة للعنصر البشري فهو يعتبر كافيا للإضطلاع بالمهام الموكولة الى تلك المراكز على الوجه الأكمل، هذا وسيتم تدعيمها بالزاد البشري خلال هذه الصائفة عند توفر الإمكانيات البشرية.

4- حول تاريخ تركيز مركز حوادث مرور بمنطقة الحرس الوطني بالمحرس:

إن مركز معاينة حادث المرور بالمحرس مفعل بداية من شهر جانفي 2024 وسيقع مزيد تدعيمه بالأعوان حال توفر الزّاد البشري.

5- بخصوص التصدي لظاهرة الصيد البحري العشوائي "الكيس "الذي أضر بالثروة البحرية لمعتمدية الصخيرة:

إنّ مقاومة ظاهرة الصيد بالكيس الممنوع ميدانيا لا تحتكر على وحدات حرس السواحل التابعة لوزارة الدّاخلية فقط وإنما تهم أيضا مختلف السلطات البحرية على غرار هيكل قسم الصيد البحري المنضوي تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري كما أنه يتواجد عدة عوامل تساهم في استفحال هذه الظاهرة نذكر من بينها ميناء الصيد بالزبوسة من معتمدية الصخيرة الذي لا تتوفر فيه أية مرافق أو خدمات إدارية إلى جانب تواجده بمياه ضحلة يتأثر بصفة مباشرة بالمد والجزر إلى جانب تواجد السباخ بالقرب منه مما يصعّب عملية المراقبة في جميع الأوقات ويجعل التدخل الأمني به محدود مما جعله ملاذا لمراكب الصيد العشوائي (مراكب الصيد بالكيس الممنوع)منذ سنوات والذين يستغلون العوامل الطبيعية والجوية السيئة لممارسة نشاطهم إلى جانب تعمدهم إنزال المنتوجات البحرية المتأتية من الصيد العشوائي بطرق غير قانونية بالميناء المذكور

هذا وتجدر الإشارة إلى أن وحداتنا بحرس السواحل سجلت منذ فترة توافد العديد من المراكب من مختلف الموانى على الميناء المذكور بصفة خاصة والمرافئ والمراسي العشوائية بصفة عامة خاصة وذلك على إثر تكثيف وتشديد المراقبة على مراكب الصيد العشوائي بمختلف موانئ الصيد البحري من أهمها ميناء الصيد

البحري بصفاقس، ميناء المحرس وميناء الصخيرة وتضييق الخناق على مسالك توزيع المنتوجات البحرية المتأتية من الصيد العشوائي.

مع العلم وأن مقاربتنا الأمنية المعتمدة في مقاومة هذه الظاهرة تعتمد على إضعاف منظومة الصيد العشوائي برا وبحرا من خلال تكثيف الحملات الأمنية والتمشيطية المبرمجة أو الاستثنائية وكذلك المشتركة مع قسم الصيد البحري وتربية الأسماك بصفاقس وذلك بـ:

*مقاومة الظاهرة برا:

- تكثيف المراقبات الترتيبية على الشاحنات بالطرقات وتفتيشها تفتيشا دقيقا وحجز جميع المنتوجات البحرية ا لمتأتية من الصيد العشوائي.
- تكثيف المراقبة الترتيبية على الشاحنات بالموانى والبوابات والتثبت من حمولتها.
- تكثيف المراقبات لغاية حجز جميع معدات الصيد الممنوع قبل وصولها للمراكب (أثناء الصنع وأثناء التنقل)
- تكثيف المراقبة على ورش صنع المراكب للتصدي لجميع محاولات صناعة المراكب على غير الصيغ القانونية.

*مقاومة الظاهرة بحرا:

- تكثيف المراقبة على المراكب الوافدة على الموانى وتفتيشها والتثبت من معدات صيدها ومنتوجاتها
- تكثيف المراقبة على المراكب المبحرة من الموانى والمرافئ بإتجاه عرض البحر وتفتيشها تفتيشا دقيقا والتثبت من معداتها.
- العمل على ضبط المراكب التي بصدد ممارسة نشاط الصيد بالكيس الممنوع واقتيادها إلى الميناء وإتخاذ الإجراءات القانونية في شأنها.
- تكثيف الحملات الأمنية المشتركة مع قسم الصيد البحري المنضوي تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

هذا ورغم الأساليب التي يعتمدها بحارة الصيد بالكيس الممنوع وأرباب القطاع على حد السواء للتفصي من المسؤولية وتهريب منتوجها من مختلف المرافئ والموانى لترويجها بالأسواق إلا أن الوحدات الراجعة بالنظر لإقليم الحرس البحري بالوسط ما إنفكّت تسجّل نتائج مميزة في إطار مقاومة هذه الظاهرة.

وبالتالي تعتبر مقاومة ظاهرة الصيد العشوائي بالسّواحل من أولويات عمل وحداتنا الأمنية للحد من هذه الظاهرة المستفحلة والتي أضرّت بالثروة البحرية وذلك في كنف القانون.